

شروط المحاكمة العادلة.

وتوضح الوحدة أن الدعوات التي صدرت للعدالة الناجزة التي دعا إليها السيسي في خصم مثل هكذا أرقام ومحاكمات تبعث على القلق إذ كيف سيصبح المشهد بعد أن يتم إقرار قوانين تساعد على تسريع أحكام الإعدام وحبس المعتقلين في ضوء الآلاف المحكوم عليهم ومئات الأحكام بالإعدام والمؤبد.

وأكدت وحدة رصد انتهاكات سير المحاكمة العادلة أنه لا يمكن الحديث عن المحاكمة العادلة في مصر إلا إذا توافر شرطان. أولا الالتزام بإجراء المحاكمة، من بدايتها إلى نهايتها حسب المعايير المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وثانيا من الضروري أن تكون السلطة القضائية سلطة مستقلة ومحيدة وهو ما لم يتوافر في كل المحاكمات التي تمت منذ أحداث 30 يونيو وحتى الآن.

اضغط للاطلاع على التقرير كاملا